

منه شيء لا يكاد يصيب احد وهو قوله اتفق البول من الناس وهذا بوجه لا خلاف فيه
الوجه الثاني انه لو كان عاما في جميع البول فسوف تذكره الامة الخاصة على وجهها
هذا النوع ما يوجب اختصاصه من هذا الاسم العام ويعلم من الاصول المستقرة
انها صفة الخاص والعام فالعمل بالخاص لا يترك العمل به اطلاق له والحدود
والعمل به ترك لبعضهما في العام وليس استعمال العام واردة في الخاص يوجب
في الكلام بل في الكثير هو صفة الشارعية على النشا وهي من هذا الوجه فان في ذلك
من الوجوه الموجبة للتقديم والترجيح وجوه اخرى من الكثرة والعمل في
ذلك مما يستتبعه انشاء الله تعالى ومن عجب ما اعتد عليه بعضهم في قولهم ان
المرغوب في البول والتبول فيه كما تقول فيما تقدم مع ان العلم صانعه الا
بول غير قابل فامر وانما الكثرة صانعه بول نفسه ولو كان امره ان يترك البول
في الجنس الذي يكثر وقوع العذاب بنوع منه كان بمنزلة قوله الكثرة في البول
من النجاسة واعتماد ايضا على قوله صلى الله عليه وسلم لا يصلي عليكم بحضرة طعام ولا
هو يدغم الخيشان يعني البول والنجس وهذا لا ينافي في شدة كل بول نجس
اخبت والاختصاص بنوع وهذا في غاية السقوط فان اللفظ ليس يتناول
غير ما يدغم فضلا وقوله انه الاسم يشمل بنوعه فيقال له وما عجز العام اكله
ويجوز بول الانسان ونحوه وقد علم ان الذي يدغم كل شخص من جنس الذي
يدغم غيره فاما على الابدان فضلا فلا يدخل في الحديث فهدى عمدة الخائف واما
مسلك النظر في الكوابة عنه من طريقه مجمل ومفصل اما المفصل فالجواب
عن الوجه الاول من وجهين احدهما ان اسم الالهة في الاصل انه بول وما ذكرنا
من نظرية النصوص فقد سلف الجواب بان المراد ببول الانسان وما ذكرنا
من المناسبة فنقول التعليل اما ان يكون جنس استجابة النفس واستعداد
او بقدر عدد وجس الاستجابة والاستعداد فان كان الاول وجب تجسس
كل مستجاب مستفاد فوجب نجاسة الحائط والبصاق والنجاسة بل نجاسة المني
الذي

الذي
ما ظهر منه وما رطبت والاعمال واليد في سنة ١٢٩١

بغيره وان كروا لله عالم نزل به سلطانا وان له عند الله ولا تظلمون واولئك الذين هم البرية يتبعون رضاه يفعل الامور وترك المحظور الذي هو الاثر باطله من الشهاب بل ربما نزلت النفوس عن بعض هذه الا
شياء اشد من نفوسها من اوثاق الاول من الهياكل مثل غلظة الجود وم
لا اغلظت بالطعام ونجاسة الشح الكبير اذا وضعت في الشرب وربما
كان ذلك بعد عدا بعض الانسان الى ان يضره التي وان كان التعليل بقدر
قوت من الاستعداد فهذا قد يكون حقا لكنه لا بد من بيان الحد الفاصل
بين القدر من الاستعداد الموجب للتجسس وبينه ما لا يوجب ولم يبين
ذلك ولم يعل هذه الاعيان مما يقتضيه بيان الاستعداد ارضا للمعتبر ثم ان
التفريق في الاسباب والاحكام انما يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم ان
الامر القابل فنقول في حكم بيننا سنة لوج علمنا انه ما غلظ استجابته في
حكم بيننا سنة لوج علمنا انه لم يغلظ استجابته نعوذ مستد ليه بالحكم
على العجز من العلة حتى استبرينا في الحكم بقدر في العلم اشد استجابة فعمل
هذا وما الشاهد باعتبار كفايته شهد بنوع الاستجابة يشهد للاستجابة
اشد وبالاستعداد فيليب وثانها ان نقول لا يجوز ان يكون العلة
بلاصل انه بول ما لا يول كونه وهذه علة مطردة بالاجماع منا ومن
الغالبية وهذه المسألة والاكتفاء ان لم يكن واجبا فقد حصل الغرض
وان كان شرط في العلة فنقول فيه ما قاله في اطراد العلة ان حيث هو افوا
فيه وعدم الاكتفاء من علم الاطراد واذا اختلف الصنفان في
العلم والعظم واللحم والشحم فلم لا يجوز افتراضه في الروك والبول وهذه
الاساسية ايها فان كل واحد من هذه الاجز وهو بعض من اعضاء الهمزة
او تولد منها في لحم سايرها في اس بعض الشيء على جملة فان قيل هذا
منقوض بالاشارة فانها ظاهر وابنه ظاهر وكذلك ساير اموهه ونضائه
ويجوز افتراضه ونحوه من اخذ الاضاح فصل الفرق في بول البول وغيره
فنقول علم ان الانسان فان وعجزه من الحيوان في هذا الباب طردا وعكسا

(١٥)
١٨٤

بغيره وان كروا لله عالم نزل به سلطانا وان له عند الله ولا تظلمون واولئك الذين هم البرية يتبعون رضاه يفعل الامور وترك المحظور الذي هو الاثر باطله من الشهاب بل ربما نزلت النفوس عن بعض هذه الا
شياء اشد من نفوسها من اوثاق الاول من الهياكل مثل غلظة الجود وم
لا اغلظت بالطعام ونجاسة الشح الكبير اذا وضعت في الشرب وربما
كان ذلك بعد عدا بعض الانسان الى ان يضره التي وان كان التعليل بقدر
قوت من الاستعداد فهذا قد يكون حقا لكنه لا بد من بيان الحد الفاصل
بين القدر من الاستعداد الموجب للتجسس وبينه ما لا يوجب ولم يبين
ذلك ولم يعل هذه الاعيان مما يقتضيه بيان الاستعداد ارضا للمعتبر ثم ان
التفريق في الاسباب والاحكام انما يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم ان
الامر القابل فنقول في حكم بيننا سنة لوج علمنا انه ما غلظ استجابته في
حكم بيننا سنة لوج علمنا انه لم يغلظ استجابته نعوذ مستد ليه بالحكم
على العجز من العلة حتى استبرينا في الحكم بقدر في العلم اشد استجابة فعمل
هذا وما الشاهد باعتبار كفايته شهد بنوع الاستجابة يشهد للاستجابة
اشد وبالاستعداد فيليب وثانها ان نقول لا يجوز ان يكون العلة
بلاصل انه بول ما لا يول كونه وهذه علة مطردة بالاجماع منا ومن
الغالبية وهذه المسألة والاكتفاء ان لم يكن واجبا فقد حصل الغرض
وان كان شرط في العلة فنقول فيه ما قاله في اطراد العلة ان حيث هو افوا
فيه وعدم الاكتفاء من علم الاطراد واذا اختلف الصنفان في
العلم والعظم واللحم والشحم فلم لا يجوز افتراضه في الروك والبول وهذه
الاساسية ايها فان كل واحد من هذه الاجز وهو بعض من اعضاء الهمزة
او تولد منها في لحم سايرها في اس بعض الشيء على جملة فان قيل هذا
منقوض بالاشارة فانها ظاهر وابنه ظاهر وكذلك ساير اموهه ونضائه
ويجوز افتراضه ونحوه من اخذ الاضاح فصل الفرق في بول البول وغيره
فنقول علم ان الانسان فان وعجزه من الحيوان في هذا الباب طردا وعكسا

رحمته وقرآنه
رحمته وقرآنه
فالكثير من
المراد